

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

19 يناير – 2021

أولاً- مقدمة

1. تلتزم جامعة الشارقة بالمحافظة على أعلى معايير المصداقية والانفتاح والمساءلة وإدارة كافة أعمالها بطريقة مسؤولة تلبية متطلبات الامتثال للقوانين والأنظمة وأفضل الممارسات والمعايير والأعراف الأكاديمية.
2. في بعض الحالات قد يدرك أعضاء مجتمع الجامعة الاشتباه بمخالفة ارتكبت أثناء تنفيذ الأعمال المرتبطة بالجامعة. ومع ذلك، قد لا يعبرون عن مخاوفهم، لأنهم يشعرون أن التحدث بصراحة سيعتبر بمثابة خيانة لزملائهم أو بسبب الخشية من الانتقام. في هذه الظروف، قد يكون من الأسهل على الأشخاص تجاهل القلق بدلاً من الإبلاغ عما قد يكون مجرد اشتباه في ارتكاب مخالفة. ولذلك لا بد من تشجيع أعضاء الجامعة على إثارة مخاوفهم الحقيقية بشأن المخالفات.
3. أهداف هذه السياسة هي:
 - أ- تشجيع الموظفين والطلاب والأطراف ذات العلاقة على الإبلاغ عن المخالفات المشتبه بها في أقرب وقت ممكن، مع العلم أن مخاوفهم ستؤخذ على محمل الجد والتحقيق فيها حسب الاقتضاء،
 - ب- تقديم إرشادات بشأن كيفية إثارة تلك المخاوف،
 - ج- طمأنة الموظفين والطلاب بأنهم يستطيعون إثارة مخاوفهم الحقيقية دون خوف من الانتقام حتى لو تبين أنهم مخطئون.
4. ليس لمصطلح "الإبلاغ عن المخالفات" تعريف قانوني، ومع ذلك، يتم استخدامه في هذه السياسة لوصف الحوادث التي يكشف فيها الشخص عن مخالفة مزعومة داخل الجامعة بموجب هذه السياسة. ويستخدم مصطلح "المبلغ" لوصف الشخص الذي يثير مخاوفه.
5. لا تشكل هذه السياسة جزءاً من عقد عمل الموظف ويمكن تغييرها من قبل الجامعة في أي وقت.

ثانياً- ما هو الإبلاغ عن المخالفات؟

1. تنطبق الإبلاغ للمصلحة العامة على الأشخاص الذين يثيرون مخاوف حقيقية تتعلق ببعض المخاطر الفعلية أو المحتملة أو الاحتيال أو أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي. وتوفر السياسة الحماية القانونية لمنع مساءلة الأشخاص نتيجة الإفصاح المقبول. الإفصاح المقبول هو الذي، وفقاً للاعتقاد المعقول للشخص الذي يقوم بالكشف، يصب في المصلحة العامة ويميل إلى إظهار واحد أو أكثر مما يلي:
 - أ- جريمة جنائية،
 - ب- عدم الامتثال لالتزام قانوني (القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات)،
 - ج- الإخلال بالعدالة،
 - د- تعريض الصحة والسلامة للخطر،
 - هـ- الإضرار بالبيئة، أو
 - و- الإخفاء المتعمد لأي مما سبق.

2. تنطبق السياسة سواء كانت المعلومات سرية أم لا، وسواء أكان المخالفة في الجامعة أو في خارجها طالما ارتبطت بنشاط الجامعة.

ثالثاً- من هو المسؤول عن السياسة؟

1. يقوم المعنيين بتقديم بلاغاتهم الي أي من مسؤولي الإبلاغ بشكل مباشر كما هو مبين أدناه

مسؤول الإبلاغ	المسمى الوظيفي	وسائل الإتصال (البريد الالكتروني والهاتف المباشر)
1- أ.د. سام دلّه	أستاذ بكلية القانون المستشار القانوني للجامعة	whistleblow@sharjah.ac.ae
2- أ. شيخة النقبى	مديرة إدارة الموارد البشرية	whistleblow@sharjah.ac.ae

2. يتحمل مجلس الأمناء المسؤولية الكاملة عن هذه السياسة ومراجعة فعاليتها.
3. مسؤولو الإبلاغ عن المخالفات لديهم مسؤولية تشغيلية يومية لهذه السياسة، يمكن للمديرين والموظفين الآخرين الذين قد يتعاملون مع مخاوف أو تحقيقات الإبلاغ عن المخالفات أن يأخذوا المشورة منهم مباشرة ولهم أن يصدروا إرشادات من وقت لآخر وتقديم التدريب المناسب.
4. يراجع مجلس الأمناء بالاشتراك مع مسؤول الإبلاغ عن المخالفات هذه السياسة من وقت لآخر.
5. سيقدم مسؤول الإبلاغ عن المخالفات تقريراً سنوياً إلى مجلس الأمناء (عبر لجنة التدقيق) حول تشغيل السياسة و (وفقاً للالتزامات السرية المنصوص عليها في سادساً أدناه) عما إذا تم الإفصاح عن أي معلومات.
6. جميع الموظفين مسؤولون عن نجاح هذه السياسة. الموظفون مدعوون للتعليق على هذه السياسة في أي وقت واقتراح الطرق التي يمكن من خلالها تحسينها. يجب إرسال التعليقات والاقتراحات مسؤولو الإبلاغ.

رابعاً- من الذي قد يثير مخاوف الإبلاغ عن المخالفات؟

تنطبق الإجراءات المنصوص عليه في هذه السياسة على جميع أعضاء الجامعة، بما في ذلك الموظفين العرضيين والمؤقتين وأولئك الذين يعملون في فروع الجامعة، والعاملين بالوكالة، والمقاولين والموردين، والمتطوعين، والطلاب.

خامساً- ما هي المخاوف التي قد تثار؟

1. تم تحديد المخاوف التي تخدم المصلحة العامة والتي تغطيها هذه السياسة في الفقرة (أولاً-2) وقد تشمل:
 - أ- الاحتيال المالي أو سوء الإدارة أو أي من المخالفات،
 - ب- عدم الامتثال لالتزام قانوني أو تنظيمي (على مستوى الدولة والإمارة) بما في ذلك اللوائح والأنظمة الخاصة بالجامعة،
 - ج- سوء الممارسة الأكاديمية أو المهنية (بما في ذلك سوء السلوك البحثي)،

- د- السلوك غير اللائق أو السلوك غير الأخلاقي، بما في ذلك الكشف غير المصرح به عن المعلومات السرية،
- هـ- الفساد أو الرشوة أو الابتزاز بموجب سياسة وإجراءات تجنب الرشوة بالجامعة.

2. تختلف الإجراءات المنصوص عليه في هذه السياسة عن الإجراءات الداخلية القائمة للتعامل مع الشكاوى الفردية من قبل الموظفين فيما يتعلق بطرفهم الشخصية في العمل أو شروط التوظيف أو التظلمات، وعن إجراءات التعامل مع الشكاوى أو الطعون الأكاديمية من قبل الطلاب. لا يجوز استخدام هذه الإجراءات لإعادة فتح أو مراجعة مسألة تم تحديدها بالفعل في مثل هذه الإجراءات أو لإعادة النظر في القرارات المالية أو التجارية التي تتخذها الجامعة. فالغرض من هذه السياسة هو مساعدة الأفراد الذين يعتقدون أنهم اكتشفوا مخالفات في الجامعة للنظر في مخاوفهم.
3. إذا كان الشخص غير متأكد مما إذا كانت هذه السياسة تنطبق على مخاوفه أو أنها تدخل في نطاق السياسة، فيجب عليه الاتصال مباشرة مع أي من مسؤولي الإبلاغ عن المخالفات لاتخاذ قرار بشأن الإجراء المناسب، وسيكون قرار مسؤول الإبلاغ عن المخالفات نهائياً.

سادساً- الضمانات والسرية

1. تم تصميم هذا الإجراء لتوفير الحماية لأعضاء الجامعة (انظر: رابعاً-1 أعلاه) الذين يكشفون عن مخاوف الإبلاغ عن المخالفات شريطة أن:
 - أ- يعتقد الشخص الذي يقوم بالإفصاح بشكل معقول أنه يتعلق بالمصلحة العامة (انظر: ثانياً-2 أعلاه)، و
 - ب- تم الإفصاح إلى الشخص المناسب (انظر: سابعاً-1، وسابعاً-2 أدناه).
2. تهدف الجامعة إلى تعزيز ثقافة يشعر فيها الأشخاص بالثقة في إثارة مخاوفهم. وبالتالي يتم تشجيع أي شخص يقوم بالإبلاغ بالكشف عن هويته. ومع ذلك، إذا رغب أحد الأشخاص في إثارة مخاوف الإبلاغ عن المخالفات بشكل سري، فستبذل الجامعة قصارى جهدها للحفاظ على سرية هوية ذلك الشخص.
3. سيتم النظر في المخاوف التي يتم التعبير عنها بشكل مجهول وفقاً لتقدير الجامعة مع مراعاة ما يلي:
 - أ- جدية القضايا المعنية،
 - ب- احتمال تأكيد الادعاء من مصادر بديلة موثوقة.
4. في حالة ما إذا كان من الضروري الكشف عن هوية الشخص الذي يقوم بالإبلاغ، فسيتم مناقشة ذلك مع الشخص الذي سيتم إخطاره قبل الكشف عن هويته. قد تتطلب عملية التحقيق أن يقوم مصدر المعلومات والشخص الذي يقوم بالإبلاغ بتقديم بيان كجزء من الأدلة المطلوبة أو للمساعدة في مزيد من التحقيقات. سيتم اتخاذ جميع الخطوات المعقولة للتأكد من أن المبلغين عن المخالفات لن يتعرضوا لأي ضرر نتيجة الكشف عن هويتهم. وبالمثل، فإن المبلغين عن المخالفات من خارج الجامعة مثل مقول أو مورد للجامعة يثير مخاوف لن يتعرض لعقوبات أو تمييز ضد أعمالهم.
5. إذا تم التوصل إلى أن المبلغين قد قدم ادعاءً كيدياً أو بهدف تحقيق مكاسب شخصية وخاصة إذا استمروا في تقديمها، فيمكن اتخاذ إجراء تأديبي ضد الشخص المعني.

سابعاً- كيفية إثارة شكوك الإبلاغ عن المخالفات

1. ترغب الجامعة في الترويج لتقافة الانفتاح، وبالتالي تأمل في أن يتمكن الشخص في معظم الحالات من إثارة أي مخاوف ولتحقيق هذه الغاية يستطيع الشخص المبلغ اتباع أحد قنوات الإبلاغ التالية
 - المدير المباشر أو المدير الأعلى التالي،
 - الاتصال المباشر مع أحد مسؤولي الإبلاغ،
 - إرسال إيميل الي البريد الإلكتروني المخصص لهذه الغاية whistleblow@sharjah.ac.ae
2. يمكن القيام بالإبلاغ شفويًا أو كتابيًا. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى إيجاد حل سريع وفعال. في بعض الحالات، قد يشعر المدير المباشر أنه يجب إحالة القلق إلى مسؤول الإبلاغ عن المخالفات، إذا كان الأمر كذلك، فسوف يناقش المدير المباشر هذا الأمر مع المبلغين قبل إجراء الإحالة.
3. عندما يكون الأمر أكثر جدية، أو أن إثارة الأمر مع المدير المباشر، يشعر الشخص أنه لم تتم معالجة المشكلة، أو يفضل الشخص عدم طرحها مع المدير المباشر، يجب على الشخص الاتصال بمكتب مسؤول الإبلاغ عن المخالفات
4. بعد استلام شكوى الإبلاغ عن المخالفات، سيتم دعوة المبلغين إلى لقاء مع مسؤول الإبلاغ عن المخالفات أو في حالة غيابه مع مرشح مفوض لمناقشة هذه المشكلة. قد يرافق المبلغين عن المخالفات إلى أي اجتماعات بموجب هذه السياسة من قبل نقابة عمالية أو ممثل آخر. يُتوقع من المُبلغ عن المخالفات وممثله الحفاظ على سرية المخاوف المثارة وأي تحقيق أو توصية أو إجراء لاحق.
5. بمجرد إثارة مخاوف الإبلاغ عن المخالفات، سيقوم مسؤول الإبلاغ عن المخالفات بإجراء تقييم أولي لتحديد نطاق أي تحقيق. قد يُطلب من المُبلغ عن المخالفات حضور اجتماعات إضافية لتقديم مزيد من المعلومات للمساعدة في إجراء التقييم الأولي.
6. سيتم تزويد المُبلغ عن المخالفات بملخص مكتوب للمخاوف المثارة وسيتم إعطاؤه إشارة إلى الكيفية التي تقترحها الجامعة للتعامل مع هذه المسألة.

ثامناً- التحقيق في الإبلاغ

1. يعتمد شكل التحقيق على طبيعة المسألة المثارة. سيحدد مسؤول الإبلاغ عن المخالفات الإجراءات الواجب اتخاذه:
 - أ- أن يتم التحقيق فيها بإجراءات داخلية، بحيث يتولى مكتب الإنترام والتدقيق الداخلي إجراءات عمليات المراجعة ورفع التقارير الخاصة إلى مسؤولي الإبلاغ، إذا كانت الادعاءات تتعلق على سبيل المثال بمخالفات مسلكية، تتم المراجعة بموجب سياسة وإجراءات مواجهة المخالفات المسلكية داخل الجامعة... الخ.
 - ب- يكون لمسؤولي الإبلاغ صلاحية تشكيل لجان للمراجعة والإستعانة بأصحاب الإختصاص من داخل الجامعة على أن يكون مدير مكتب الإنترام عضو في مثل هذه اللجان.
 - ج- ما لم يتم إحالته بموجب إجراء داخلي بديل، يمكن إحالته إلى سلطة خارجية (الشرطة، القضاء، السلطات الضريبية، هيئات الصحة والسلامة...) إذا كان يشكل جرمًا أو مخالفة تحت سلطاتها.

- سيتم إبلاغ نتيجة أي تحقيق بموجب إجراء داخلي قائم إلى مسؤول الإبلاغ عن المخالفات حتى يتمكن من تحديد ما إذا كان ينبغي اتخاذ أي إجراء آخر. ومع ذلك، على من يتولى الأمر بموجب الإجراء الداخلي الامتثال لشروط هذه السياسة والإجراءات ذات الصلة فيما يتعلق بمسائل مثل إبلاغ المبلغين عن المخالفات بشأن التقدم المحرز في التحقيق.
- في جميع الأحوال، فإن الإحالة إلى جهة خارجية (الشرطة أو القضاء) لن تمنع من إجراء تحقيق داخلي مواز، إذا اعتُبر ذلك ضرورياً أو مناسباً.
2. لن يتم إجراء التحقيقات الداخلية من قبل مسؤول الإبلاغ عن المخالفات أو أي شخص آخر سيتعين عليه الوصول إلى قرار بشأن هذه المسألة.
3. أي تحقيق بموجب هذه السياسة سيتم إجراؤه بحساسية وسرعة قدر الإمكان، بحيث يتم تحديد جدول زمني لذلك. من أجل السعي لحماية هوية الأطراف المعنية، سيتم تذكير المشاركين في التحقيق بضرورة الحفاظ على السرية التامة في الحالات المناسبة في جميع مراحل العملية.
4. سيتم الإبلاغ عن نتائج التحقيق بموجب هذه السياسة (والتي قد تتضمن توصيات للتغيير لتقليل مخاطر ارتكاب مخالفات في المستقبل) إلى مسؤول الإبلاغ عن المخالفات الذي سيقدر الإجراء الذي ينبغي اتخاذه.
5. ينبغي على مسؤول الإبلاغ عن المخالفات إلى إبقاء المُبلغ عن المخالفات على علم بالتقدم المحرز في أي تحقيق بموجب هذه السياسة والجدول الزمني المحتمل. كما سيبلغ المُبلغ عن المخالفات بالإجراء الذي يجب اتخاذه، إن وجد، مع الأخذ في الاعتبار أن الحاجة إلى السرية قد تمنع الكشف عن تفاصيل محددة للتحقيق أو أي إجراء تأديبي تم اتخاذه نتيجة لذلك. وينبغي اعتبار أي معلومات يقدمها مسؤول الإبلاغ عن المخالفات إلى المبلغين أو من ينوب عنهم على أنها سرية تماماً ولا يجوز الكشف عنها لأطراف ثالثة إلا بموافقة صريحة من مسؤول الإبلاغ عن المخالفات.
6. يحرص مسؤولو الإبلاغ على أن تكون إجراءات التحقيق والمراجعة تتوافق مع لوائح الجامعة (قرار رئيس الجامعة رقم 3 بشأن لائحة أعضاء الهيئة الأكاديمية، والقرار رقم 4 بشأن لائحة الموظفين)

تاسعاً- ماذا يحدث إذا كان المبلغين عن المخالفات غير راضين عن نتيجة التحقيق؟

1. لا يمكن للجامعة أن تضمن حصول المُبلغ عن المخالفات على النتيجة التي كانوا يسعون إليها، ولكنها ستحاول التعامل مع أي مخاوف أثرت بشكل عادل وبطريقة مناسبة.
2. لا يجوز للمبلغ عن المخالفات أن يطلب مراجعة أي قرار يتخذه مسؤول الإبلاغ عن المخالفات، ولكن إذا كان قلقاً بشأن الطريقة التي تم بها التعامل مع المشكلة التي بلغ عنها، يمكنه إعادة طرحها مع الإدارة العليا.

عاشراً- الإفصاحات الخارجية

1. كما تم توضيحه أعلاه (انظر: الفقرة أولاً-3)، تهدف هذه السياسة إلى توفير آلية داخلية للإبلاغ عن المخالفات والتحقيق فيها ومعالجتها في الجامعة. لذلك، في معظم الحالات، يجب ألا يجد الشخص أنه من الضروري تنبيه أي شخص خارجياً إلى مخاوفه.
2. بيد أن هذه السياسة تقر أنه في بعض الظروف قد يكون من المناسب للشخص أن يبلغ عن مخاوفه إلى هيئة خارجية مباشرة (مثل الشرطة، القضاء، السلطات الضريبية، هيئات الصحة والسلامة...). نادراً ما يكون من المناسب إبلاغ وسائل الإعلام. وفي جميع الأحوال تنصح الجامعة بشدة أي شخص يفكر في الإبلاغ عن مشكلة لهيئة خارجية طلب المشورة.
3. تتعلق مخاوف الإبلاغ عن المخالفات عادةً بسلوك موظفي الجامعة ولكنها قد تتعلق أحياناً بإجراءات طرف ثالث مثل المورد أو مزود الخدمة. في بعض الظروف، تحمي السياسة الأشخاص إذا أثاروا مخاوفهم مع جهة خارجية. ومع ذلك، ستشجع الجامعة الأفراد على الإبلاغ عن مثل هذه المخاوف داخلياً أولاً.

حادي عشر- حماية ودعم المبلغين عن المخالفات

1. من المفهوم أن يشعر الأشخاص بالقلق من التدايعات المحتملة لإثارة مخاوف الإبلاغ عن المخالفات. تهدف الجامعة إلى تشجيع الانفتاح وستدعم الموظفين الذين يثيرون مخاوف حقيقية بموجب هذه السياسة حتى لو تبين أنهم مخطئون.
2. يجب ألا يعاني المبلغون عن المخالفات من أي ضرر نتيجة إثارة مخاوف حقيقية. تشمل المعاملة الضارة الفصل أو الإجراءات التأديبية أو التهديدات أو غيرها من المعاملة غير المؤاتية (بما في ذلك سوء المعاملة من الزملاء) المرتبطة بإثارة المخاوف. وإذا اعتقد أي شخص أنه عانى من أي معاملة من هذا القبيل، فيجب عليه إبلاغ مسؤول الإبلاغ عن المخالفات على الفور. وإذا لم يتم معالجة الأمر، فيجوز للمبلغ عن المخالفات رفعها رسمياً إما باستخدام إجراء تظلم الموظفين أو إجراء شكاوى الطلاب.
3. لا يجوز بأي حال من الأحوال لأي عضو من موظفي الجامعة الانتقام من المبلغين عن المخالفات. إذا كان أحد أعضاء هيئة التدريس أو الطالب متورطاً في مثل هذا السلوك، فقد يتعرضون لإجراءات تأديبية. في بعض الحالات، قد يكون للمبلغ عن المخالفات الحق في مقاضاة هذا الموظف شخصياً عن أي سلوك من هذا القبيل.

ثاني عشر- التقارير الدورية

يقوم مسؤولو الإبلاغ برفع التقارير الدورية الى لجنة الإلتزام والتدقيق الداخلي والتي تحتوي على ملخص بحالات الإبلاغ التي تم استلامها ونتائج التحقيق التي تم التوصل اليها والقرارات الناتجة عنها، ويشمل ذلك الحالات التي كانت لا تستدعي التحقيق.

الموافقات والإعتماد

التاريخ
19 يناير 2021

التوقيع



الإعداد
المستشار القانوني للجامعة
أ.د. سام دله

التاريخ
19 يناير 2021

التوقيع



الموافقة والاعتماد
مدير الجامعة
أ.د. حميد مجول النعيمي

27.01.2021

نموذج الإبلاغ عن شكوى

<p>- تاريخ الشكوى:</p>	<p>- مقدم الإبلاغ: (ذكر الاسم ووسيلة التواصل اختياري) *</p> <p>* لتقديم تغذية راجعة حول الشكوى</p>
<p>ز- جريمة جنائية، ح- عدم الامتثال لالتزام قانوني، ط- الإخلال بالعدالة، ي- تعريض الصحة والسلامة للخطر، ك- الإضرار بالبيئة، أو ل- الإخفاء المتعمد لأي مما سبق.</p>	<p>نوع/طبيعة الشكوى</p>
<p>- محتوى الشكوى</p> <p>- مرفقات الشكوى</p>	<p>- الشكوى: تكتب بتسلسل واختصار</p>
<p>- أي معلومات أو بيانات إضافية</p>	<p>- تاريخ اكتشاف محتوى البلاغ</p>